أولى وفيات ٢٠٢٤ .. شاب بعمر ١٤ عاماً بسبب حريق في ورشة خياطة

«دمشق القديمة» خالية من المهن المسببة للحرائق.. وتجهيز شبكة «خاصة» بالاعتماد على خزانات المياه

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: تعليمات مشددة للمحال التجارية في الأسواق

| فادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الدفاع المدني في محافظة دمشق محمود كريم لـ«الوطن» عن صدور قرار بمنع وجود المهن التي تتضمن مواد قابلة للاشتعال في «دمشق القديمة» مثل تصنيع الأجهزة والحقائب التي تتطلب استعمال مواد لاصقة مثل الشعلة ليصار إلى البدء بتنفيذ القرار قريباً ضمن إطار الإجراءات المشددة لتلافي حدوث أي حرائق وحالات وفاة.

وقال كريم: إن هناك تعليمات بضرورة وجود مستلزمات الإطفاء المباشر في أي أماكن تجارية أو صناعية أو إنتاجية أو استثمارية، مع التحذير على الدوام بضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية في السيارات ومراكز توزيع الغاز.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن هناك تشديداً على المحال التجارية الموجودة في الأسواق، ولاسيما المزدحمة التي تتضمن ممرات أو حارات ضيقة يصعب دخول سيارات الإطفاء إليها، علماً أن هناك تعميماً لدوائر الخدمات لتنفيذ إجراءات المحافظة.

تصريح كريم لـ«الوطن» جاء بعد تسجيل أول حالة وفاة هذا العام لشاب بعمر الرابعة عشرة وإصابة والده بحروق بقدميه، بسبب حريق اندلع في سوق باب سريجة ضمن محل خياطة ومعتمد خبز ومطبعة فوق المحل، لتتوجه زمرة من فوج الإطفاء للمكان لتسيطرة والإخماد والتأمين.

وأكد عضو المكتب التنفيذي متابعة الكشف عن السبب المباشر للحريق من الجهات المعنية المختصة، علماً أن فوج الإطفاء وصل على الفور خلال ٤ دقائق، مضيفاً: لكن للأسف توفي الشاب وتم نقل والده إلى المشفى.

وعلى نحو متصل كشف أرقام فوج الإطفاء بدمشق عن تسجيل أكثر من ١٤٥٠ حريقاً خلال عام أسفرت عن ١٣ حالة وفاة، فيما بلغ عدد مهمات الإنقاذ جراء الفيضانات وحوادث التصدع وصدم السيارات وحوادث المصعد (٨١) مهمة، في ظل وجود ثلاث سرايا تعمل على مدار الساعة موزعة على ١٢مركز إطفاء تغطي دمشق كاملة، مع وجود غرفة عمليات تتلقى الإخباريات من المواطنين على الرقم /١١٣/.

واعتبر كريم أن نسبة من الحرائق سببها سوء استعمال مواد وأدوات التدفئة بمختلف أشكالها، مشدداً على ضرورة التوعية واتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية.

وفي السياق، قال كريم: أي حريق تصل إليه سيارات الإطفاء في غضون دقائق، ولكن قد تحدث حرائق في حارات ضيقة، ما يؤثر على كيفية التعامل مع هذه الحرائق ووسط تعذر دخول السيارات إليها ما يضطر رجال الإطفاء لمدّ الخراطيم إليها بأقصى سرعة، علماً أن هناك سيارات صغيرة ولكن يصعب دخولها إلى بعض الأحياء الضيقة.

١٤٥٠ حريقاً في عام تسببت بـ١٣ حالة وفاة

وكشف عضو المكتب التنفيذي عن البدء بتجهيز شبكة إطفاء داخل دمشق القديمة على أن تنجز هذا العام مع الاعتماد والاستفادة من خزانات المياه الموجودة فيها، ولاسيما أن هناك صعوبات على صعيد فوهات المياه في ظل التقنين الحاصل وخاصة أنها على صلة مباشرة على الشبكة الرئيسة ما يسبب تعذّر ضخ المياه بشكل سريع، الأمر الذي يتطلب وجود ضخ مباشر وتجهيز فوهات للاستفادة منها وإعداد كادر متخصص معد لأي طارئ.

ولفت كريم إلى أن تأثير الحصار الجائر المفروض على البلاد أثر على تجهيزات الإطفاء والدفاع المدني وخاصة أن أغلبية الآليات بحاجة إلى قطع تبديل، ما ينعكس أيضاً على موضوع الاستيراد.

وكانت المحافظة قد شددت على الإسراع بتأمين شبكة مياه خاصة لفوهات الحريق في دمشق القديمة للتدخل لإطفاء الحرائق فور حدوثها واتخاذ كل إجراءات وسائل السلامة فيها وجرد كل المهن الخطرة بالسرعة القصوى وإعداد دراسة لتركيب شبكة إنذار مبكر وفوهات للمياه في الحارات الفرعية بالمدينة القديمة بالتعاون مع لجان الأحياء والمجتمع الأهلي.

كما دعت المحافظة فوج إطفاء دمشق والدفاع المدني ومديريات المحافظة المعنية إلى الجاهزية الكاملة على مدار الساعة، مشددة على وجوب جاهزية المؤسسات الحكومية وأجهزة الإطفاء وصلاحياتها ووسائل السلامة والحماية فيها إضافة لكفالة الفعاليات الصناعية والتجارية والاقتصادية.

ارتفاع نسبة زراعة القمح والشعير في السويداء

الزراعة: استجرار البذار عن طريق البطاقة الشخصية ساهم في زيادتها

| السويداء -عبير صيموعة

شجع هطل الأمطار المبكر ومن دون انقطاع ولفترات طويلة المزارعين على البدء بزراعة أراضيهم من المحاصيل الحقلية وهي القمح والشعير.

وأوضح مدير زراعة السويداء أيهم حامد لـ«الوطن» أن هطل الأمطار المبكر وتوفير البذار والسماح للمزارعين باستجراره عن طريق البطاقة الشخصية كان أهم الأسباب التي ساهمت في رفع نسبة تنفيذ الخطة الزراعية من القمح البعل الذي وصلت نسبة تنفيذه إلى ٧٦ بالمئة حيث تمت زراعة حوالي ٢٤ ألف هكتار من المساحة المخططة البالغة ٣٢ ألفاً و٦٠٠ هكتار حتى تاريخه.

في حين لم تتجاوز المساحات المنفذة من زراعة المحصول في المحافظة للعام الماضي للفترة ذاتها مساحة ١٦ ألفاً و٨٢٢ هكتاراً أي بنسبة تنفيذ ٤٨ بالمئة لتصل نسبة تنفيذ زراعة القمح المروي لـ٤٩ بالمئة بمساحة ٣٧٧ هكتاراً من خطة زراعته البالغة ٧٥٨ هكتاراً.

بينما وصلت نسبة تنفيذ الخطة الزراعية لمحصول الشعير ٦٤ بالمئة بعد زراعة ١٩ ألفاً و٨٤٤ هكتاراً من المساحة المخططة البالغة ٣١ ألفاً و١٤٨ هكتاراً لتقابلها في العام الماضي وللفترة نفسها نسبة تنفيذ ٥٢ بالمئة من خطة زراعته حيث لم تتجاوز المساحات المنفذة حينها ١١ ألف هكتار.

ولفت حامد إلى أن كميات الأمطار الهاطلة في المحافظة حتى تاريخه وصلت إلى ١٤١مم في منطقة السويداء يقابلها في العام الماضي للفترة نفسها ٦٨مم بينما وصلت الكميات الهاطلة في منطقة عين عرب إلى ٢٢٦مم يقابلها في العام الماضي ٢مم فقط لتصل الكميات الهاطلة حتى تاريخه في منطقة شهبا لـ١٧٣مم، علماً أنها كانت صفراً العام الماضي، أما منطقة الصورة فقد سجلت الكميات الهاطلة لهذا الموسم ٩٣ مم بينما كانت العام الماضي للفترة ذاتها ٥٦مم لتسجل كميات الهطل في منطقة صلخد ١١٥مم بزيادة ٦٠ مم عن العام الماضي.

وبين أن عمليات الزراعة المتعارف عليها لعملية البذار لكلا المحصولين ستستمر حتى نهاية الشهر ومنتصف الشهر القادم لبعض المناطق لتبدأ بعدها مباشرة زراعة محصول الحمص الذي يأتي متأخراً على ساحة المحافظة والذي تبلغ مساحة زراعته المخططة لهذا العام ٣١ ألف هكتار.

وأشار مدير الزراعة إلى ارتفاع في نسبة تنفيذ زراعة كثير من المحاصيل والخضار الشتوية حيث تم تنفيذ ٢٦ هكتاراً من المساحة المخططة لزراعة الفول البالغة ٣٨ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٦٨ بالمئة و٣٢ هكتاراً من محصول البازلاء من المساحة المخططة البالغة ٨٥ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٣٨ بالمئة وتنفيذ ٦٦ هكتاراً من المساحة المخططة لزراعة الملفوف البالغة ٧٣ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٩٠ بالمئة لتسجل مساحات زراعة الثوم المنفذة ٦ دونمات من المساحة المخططة البالغة ٢٩ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٢١ بالمئة.

وأكد حامد أن الهطلات المطرية المبكرة شجعت كذلك على زراعة المحاصيل العلفية الرعوية البعلية بشكل مبكر والمخطط زراعتها على ساحة المحافظة وفق الخطة التي تتجاوز ٣٧ ألف دونم وتتضمن الجلبانة والكرسنة والبيقية.

انتقادات لاذعة في الشارع للمشروع الذي لم يطرح أمام الرأي العام

رئيس مجلس مدينة حلب: الشركة تنافست مع خمس أخريات وحصلت على العلامة الأفضل لكننا مستعدون لإعادة النظر في حال مخالفتها للشروط

| حلب- خالد زنكلو

لم يستول أي موضوع على اهتمام الرأي العام في حلب، كما استول مشروع المواقف المأجورة الذي لاقى انتقادات واسعة وأثيرت حوله جملة من التساؤلات التي تستدعي الرد عليها من الجهة المعنية صاحبة الصلاحية في التعاقد مع الشركة المنظمة لحق تنظيم وقوف السيارات «صفّة»، وهي مجلس مدينة حلب الجهة الوحيدة التي تتحمل مسؤولية العقد.

«الوطن» التقت رئيس مجلس مدينة حلب معد مدلجي للرد على الانتقادات ولوضع النقاط على الحروف المبهمة لتساؤلات الشارع الحلبي.

استهل مدلجي حديثه بالقول: «بداية، العقد مع شركة منظمة للمواقف المأجورة، هو مشروع قديم وكان معمولاً به منذ عام ٢٠٠٥ وتمت إعادة طرحه في عام ٢٠١٨، ولكن تضمن خللاً في المزاد، ولم تكن الظروف مناسبة لطرح مشروع المواقف المأجورة في شوارع المدينة، لذلك جرى التريث حتى عام ٢٠٢٠ لتحريك المشروع».

وبين أن العبء الأساسي لتنظيم السير في المدينة «يقع على عاتق المجالس المحلية، ومنها مجلس مدينة حلب الذي صدّق مكتبه التنفيذي على العقد، لكونه المختص بالمصادقة على العقود والجهة المخولة بذلك في وحدته الإدارية المستقلة».

وأشار إلى أن مجلس المدينة «مديرية النقل والمرور»، منوط به «ضبط الموضوع بالاشتراك مع لجنة نقل الركاب، وكان من الضروري وضع الأسس والدراسات المرورية من مجلس المدينة وشرطة المرور كجهة منفذة لضبط الأمر».

وأضاف: إن تنظيم المرور معمول به عالمياً والتركيز على المناطق والشوارع الأكثر ازدحاماً وإن هذا التنظيم المروري لا يمكن لمجلس المدينة القيام به لعدم توفر الإمكانيات، لذلك تم الإعلان عن هذا المشروع وإدخال شركات خاصة لمساندة مجلس المدينة بتنظيمه وفق رؤية المجلس حيث تتحمل الشركة أعباء رواتب وأجور العاملين وكذلك الدراسة المطلوبة لهذا المشروع وما يلزم لتجهيز البنى التحتية ودفع مستحقات مجلس المدينة مقابل هذه الخدمة بقيمة مقطوعة متناسبة مع قيمة الساعة المحصلة من الشركة.

وحول واقع تنفيذ تجربة المشروع راهناً، قال مدلجي: «اتفقنا مع الشركة المنظمة للمواقف المأجورة على إقصاء شوارع محددة من الخدمة غدت غير مأجورة، وكاستجابة لشكاوى المستفيدين منها والسكان، حيث جرت معالجة العديد من الشكاوى الواردة إلى مجلس المدينة، بما ينسجم مع دفتر الشروط والعقد المبرم وبما يحقق المصلحة المرورية للمدينة، وذلك بالتنسيق مع الشركة، ومن خلال لجنة مشكلة من الطرفين لمعالجة تلك الشكاوى».

وشدد، رداً على انتقادات الشارع الحلبي اللاذعة والموجهة لمجلس المدينة حول شروط عقد المشروع الموقع مع الشركة المنظمة، على أنه تم الإعلان عن دفتر شروط مرفق به نموذج عن العقد عند الإعلان عن طرح المشروع للخدمة أصولاً وفق نظام العقود /٥١/ لعام ٢٠٠٤ ، مبيناً أنه بعد توقيع العقد مع الشركة «التي حققت أفضل علامة فنية ومالية من بين الشركات الخمس المتقدمة، صدق العقد من مجلس الدولة بعد أن جرى تعديله أكثر من مرة من قبله، ليكون بشكله القانوني الصحيح».

بصدد دراسة تعديل ساعات الوقوف».

ولدى سؤاله عن عدم وجود عطلة لركن السيارات يوم الجمعة وطول مدة احتساب الأجر حتى الساعة ١١ ليلاً، قال: «إن العقد مع الشركة المنظمة والذي ألحق به دفتر شروط لحق تنظيم الوقوف، مرن، وجرى تحديد عدد الساعات وفق الدراسة المرورية، إذ إنه من الضروري تنظيم الوقوف عند وجود ازدحام مروري أمام مؤسسات ودوائر الدولة حيث تكون بالتعاون مع الشركة من أجل ضبط الحالة المرورية في الشوارع والمناطق المستهدفة والمدروسة مرورياً بعناية ومن خلال إحصاءات مرورية لكونها هي المعنية بسلامة المواطن مرورياً.

وفيما يخص استحواذ شركة المواقف المأجورة على شوارع في مدينة حلب القديمة، المعفاة أسواقها من أي رسوم أو غرامات، لفت رئيس مجلس المدينة إلى أنه جرى إدخال بعض الشوارع في المدينة القديمة بالشروع «ليتمكن المواطن من الوقوف لقضاء احتياجاته، وذلك بعد عودة النشاط التجاري لهذه المناطق وحاجتها إلى تنظيم المرور فيها»، ونتيجة للطلبات المقدمة من الأهالي في المدينة القديمة «لغيت خدمة الوقوف في بعض الشوارع التي تم وضع الخدمة فيها، وبإمكان مجلس المدينة تعديل الشوارع المستهدفة، وفق أولويات الازدحام المروري، سواء لجهة تفعيل أم إلغاء الخدمة فيها، ونحن الآن

وأبدى مدلجي استعداد مجلس المدينة لإعادة النظر في أي إجراءات تنفيذية على الأرض من الشركة المنظمة «في حال مخالفتها للقانون وشروط العقد ومصلحة مجلس المدينة».

وأكد أنه لا يوجد أي إشكالية لدى مجلس المدينة في إبراز العقد لأي جهة معنية بالموضوع المعلن عنه أساساً، مشيراً إلى أن من شروط العقد «وجود خبير مروري مؤهل»، كما أن شرطة المرور «ملزمة الخدمة حتى الساعة الثالثة ظهراً وفي بعض الشوارع حتى فترة المغيب وفي شوارع أخرى يكون الازدحام مسائياً ومستمراً لساعات متأخرة وبالتالي تكون الخدمة حتى الساعة الـ/١١/ ليلاً ولدينا لجنة مشتركة هدفها العمل على تنظيم الحركة المرورية ومعالجة أماكن الازدحام، وإعطاء فرصة للمواطن لركن سيارته بأريحية لقضاء احتياجاته»، لافتاً إلى أنه ممنوع الوقوف لأكثر من ٣ ساعات متواصلة «لتنشيط الحركة التجارية في شوارع التسوق».

وحول اشتمال العقد مع الشركة المنظمة على الأحياء السكنية، اعتبر التوسع السكني لحلب وراء ذلك «إذ تحولت أحياؤها السكنية إلى تجارية- سكنية، كما هي الحال في حيي الفرقان والموكامبو، ونشأت عن ذلك حركة تجارية وازدحام مروري بحاجة إلى عملية ضبط وتنظيم وقوف السيارات في الشوارع، بخلاف الأحياء السكنية الأخرى التي لم تتحول إلى تجارية كحلب الجديدة والزهراء والمهندسين».

وعزا مدلجي رفع التعرفة المطبقة لوقوف السيارات من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة للساعة الواحدة، وهو ما يعادل ٣ أضعاف التعرفة المطبقة في العاصمة دمشق، إلى تحصيل إيرادات أكبر لمجلس المدينة لأن جميع القرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الوصائية وجهت بإعادة توازن الاقتصادي بأي عقد مبرم مع مجلس المدينة وتم ذلك على جميع العقود المبرمة لدينا وكذلك تم تعديل القوانين الخاصة بالوحدات الإدارية لاسيما القانون المالي رقم /٣٧/ لعام ٢٠٢١ الذي رفع كل الرسوم القديمة بما يحقق إيراداً أكبر لخزينة المجلس.

وزاد: «يتيح العقد لنا مع الشركة المنظمة رفع التعرفة، بخلاف دمشق الذي لا يتيح عقد مجلس محافظتها مع الشركة المنظمة رفعها، علماً أن هذه التعرفة ليست رسماً، لكونها لا تحصل إلا من المستفيد من الخدمة»، وعدّ زيادة تعرفة وقوف السيارات «لا تصب في مصلحة الشركة المنظمة لحق الوقوف، بسبب عزوف أصحاب السيارات عن ركنها في المواقف المأجورة، بينما يوفر ذلك إيرادات أعلى لمجلس المدينة».

وأوضح أن العقد المبرم «مصدق ونافذ وله مدة وشروط، وملزم وساري المفعول، على مجلس المدينة والشركة المنظمة»، وكشف أن المكتب التنفيذي الجديد بمجلس المدينة «أقر التسعيرة الجديدة».

وردّاً على الانتقادات الموجهة حول اعتماد الشركة المنظمة تطبيقاً على الموبايل ينظم حركة الوقوف، وما يتردد حول صعوبة العمل به، قال: «العمل بالتطبيق سهل ويكفي أن يقوم طالب الحجز بكتابة رقم الموقف وعدد الساعات التي يرغب بها وفي حال كان الموبايل قديماً وعدم وجود إنترنت يمكنه استخدام خدمة الرسائل القصيرة SMS وهو خطوة حضارية».

الحرارة تنخفض وأمطار متوقعة في أغلب المناطق

| الوطن

تميل درجات الحرارة للانخفاض بشكل طفيف مع بقائها أعلى من معدلاتها بنحو ٣ إلى ٥ درجات مئوية، نتيجة تأثر البلاد بامتداد منخفض جوي سطحي يترافق بتيارات جنوبية غربية في طبقات الجو العليا.

وتوقعت المديرية العامة للأرصاد الجوية في نشرتها أمس أن يكون الجو بين الصحو والغائم جزئياً بشكل عام يتحول إلى غائم خلال ساعات النهار بدءاً من المنطقة الساحلية لتصبح الفرصة مهيأة لهطل زخات من المطر، ويمتد الهطل خلال ساعات المساء والليل إلى المناطق الشمالية الغربية وأجزاء من المنطقة الوسطى، وتكون الهطلات غزيرة ومصحوبة بالعواصف الرعدية وحبات البرد، وخاصة في المنطقة الساحلية، وتكون الرياح جنوبية غربية بين الخفيفة والمعتدلة مع هبات نشطة تتجاوز ٦٠ كيلومتراً في الساعة في المنطقة الغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية، والبحر خفيف إلى متوسط ارتفاع الموج.

ويطرأ اليوم انخفاض ملموس على درجات الحرارة مع بقائها قريبة من معدلاتها أو أعلى بقليل لمثل هذه الفترة من السنة، ويكون الجو بين الغائم والغائم الماطر على فترات، وتكون الهطلات غزيرة ومصحوبة بالعواصف الرعدية وحبات البرد، وخاصة في المناطق الساحلية والشمالية الغربية وممزوجة بالثلج فوق المرتفعات الجبلية.